

الفتوى والرابطة الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية

The Fatwa and the social link: a sociological study

سعاد زركوك¹، مختار مروف²¹ جامعة وهران 2، القطب الجامعي 1015 المنور (الجزائر)،

s.zerkouk@crasc.dz

² جامعة وهران 2، القطب الجامعي 1015 المنور (الجزائر)،

hakimmoktar31@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/26 تاريخ القبول: 2022/08/22 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص:

يعالج هذا المقال حالة الرابطة داخل الأسرة الجزائرية من خلال الفتاوى الواردة إلى مجلس الفتوى بمدينة وهران. إذ تعتبر الفتوى مادة غنية ومتجددة لكونها أكثر تعبير وتمثيل لأهم الظواهر الاجتماعية، ومن بين هذه الظواهر تفكك الرباط الاجتماعي للعائلة الجزائرية، فهي تعكس المشاكل الحقيقية الموجودة في المجتمع الجزائري.

انطلاقاً من هذه الفكرة حاولنا التركيز على مجموعة من الفتاوى المرتبطة بكل ما يهم العائلة (سواء طلاق، زواج، ميراث، نزاعات عائلية، معاملات اقتصادية ومالية)، لمعرفة كيف يمكن للفتوى أن تكشف لنا عن حالة الرابطة الاجتماعية، وذلك من خلال حضورنا مجلس الفتوى لمدة سنة قمنا بتسجيل جميع أسئلة الفتوى التي تعرض على أئمة المجلس لمعرفة طبيعة المواضيع الواردة، ومدى توفيق هذه المؤسسة والقائمين عليها في إيجاد الحلول للمشاكل المستجدة، حيث يصبح القائم على الفتوى أو الفقيه مجبراً على أن يتجاوز الاطلاع على النصوص والتأويل فقط، بل يجب عليه أن يبذل جهداً لبناء منظومة تشريعية، وذلك لإيجاد حلول يسهل تطبيقها في حياة الفرد وخلق نوع من التوازن

الاجتماعي. ويعتبر المنهج الكيفي الأنسب للاستخدام في هذه الحالة وذلك بمقتضى طبيعة الموضوع خاصة أن سوسيولوجية الفتوى تدخل في نطاق علم اجتماع الدين. فقد سمحت لنا الدراسة الميدانية إلى الوقوف على حالة الترهل والهشاشة للرابط الاجتماعي سواء تعلق الأمر برابط الزواج أو مختلف العلاقات الدموية كالأخوة وعلاقة الأبناء بالأبوين.

كلمات مفتاحية: الفتوى، العائلة، الرابطة الاجتماعية، المؤسسة الدينية، التغير الاجتماعي.

Abstract: This article aims to study the social bond in the Algerian family, and this through the fatwas submitted to the Council of Fatwas of Oran. The fatwa is a rich and renewable material which makes possible to study and analyze the various social phenomena. Among these phenomena is the disintegration of the social bond of the Algerian family, because the Fatwa exposes the real problems existing in society.

To carry out this work, we attended meetings of the fatwa council for a year, where we recorded all the questions. We want to know the recurring topics and to what extent this institution and its leaders have managed to find solutions to problems that require hard work to build a legislative system, allowing to find solutions that are easy to implement and create a kind of social equilibrium. The qualitative approach is considered the most appropriate to use in this case. The field study made it possible to identify the state of relaxation and fragility of the social bond, whether the marital bond or other blood relationships such as fraternity and the relationship of children to parents.

Keywords: Fatwa, Family, The social link, The religious establishment, The social change.

1. مقدمة:

تكشف ممارسة الفتوى وجها من وجوه الوظيفة الاجتماعية للفتوى، في عصر يعيش تحولات متسارعة، يسعى فيها الفرد لمعيشة ظروف وعمليات التحديث ما جعل المفتي أو الفقيه يحل محل المرجعيات الاجتماعية ذات تأثير عميق باعتبارها تصنع الوعي الفردي والجماعي.

يعالج هذا المقال حالة الرابط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية من خلال الفتاوى الواردة إلى المجلس العلمي للفتوى فكان السؤال المركزي للدراسة:

ماهي العلاقة بين الأزمة داخل العائلة الجزائرية والطلب على الفتوى، كيف نستطيع من خلال الفتوى الكشف على حالة الرابط الاجتماعي؟ ولهذا وضعنا الفرضيات التالية:

1. تلعب الفتوى دورا مهما في الكشف على قوة وضعف الرابط الاجتماعي،
2. كلما كان الرابط الاجتماعي قويا كلما كان البناء الاجتماعي سليما،
3. التحولات الاجتماعية للمجتمع تؤثر على قوة الرابط الاجتماعي.

باعتبار أنّ الموضوع تداخل بين الخطاب الفقهي والخطاب الاجتماعي المعيشي(حيدر، 2014، ص. 14) فإنّه يشكل فرصة تمكننا من دراسة مدى تأثير وتوجيه الخطاب الديني للحياة الاجتماعية كرافد معرفي ينتجه الواقع الاجتماعي، ويتم تلقيه في إطار تحولات هذا الواقع (باشطح، 2011، ص. 12) الذي أفرز ممارسات جماعية ثقافية حديثة أصابت حقل الدين وإلى أي مدى يتم الاعتماد على الفقه لإعطاء الحلول لمشكلات مستجدة على المجتمعات وكل مايتعلق بحياة الناس سواء الجانب الاقتصادي من معاملات بنكية والمالية كالميراث وما يترتب عنه من نزاعات أما الجانب الاجتماعي تتمثل في النوازل التي طرأت على حياة الناس ومدى تأثيرها على الرابطة الاجتماعية وهو الجزء الأهم في هذه الدراسة أما في مجال الطب والفلك والبيوتكنولوجيا خصوصا ما تعلق الأمر باستئجار الأرحام

وأطفال الأنابيب والتبرع بالأعضاء البشرية عمل الخطاب الديني المتمثل في مؤسسة الفتوى بالتفاعل على مع هذه المستجدات بإعطاء مجموعة من الاستشارات التي تتوزع بين التحفظ والمنع والإباحة في ظل الأزمة التي تعيشها الفتوى. فوقع اختيارنا على متابعة الأسئلة التي ترد إلى "المجلس العلمي للفتوى" بمسجد ابن باديس بمدينة وهران، حيث تستقبل هذه المؤسسة كل يوم ثلاثاء من الثامنة صباحا إلى غاية الواحدة زوالا تساؤلات المستفتين، تقوم بالإجابة عليها هيئة من الأئمة مكلفة من مديرية الشؤون الدينية لولاية وهران.

فاهتمامنا بهذا الموضوع جاء متمما لمذكرة الماجستير التي تناولت موضوع الفتوى عبر وسائل الإعلام (حصة فتاوى على الهواء)⁽¹⁾، توصلنا خلالها إلى نتيجة مفادها أن طلب الفتوى في المجتمع الجزائري في أغلب الأحيان يتعلق بطلب إرشادات ونصائح تخص الخلافات الأسرية، هذا ما أكدته النسبة العالية التي احتلتها النزاعات المتعلقة بالعائلة (زواج، طلاق، معاملات الميراث)، فكان للموضوع جزئيات هامة لم تحظ بالدراسة والتحليل، فأردنا أن نكشف عن إشكالات الرابط الاجتماعي الذي تعيشه العائلة الجزائرية سواء على المستوى الديني أو الاجتماعي، ومن أجل الفهم توجب علينا الغوص في أعماق الواقع الإمبريقي على حسب تعبير الدكتور براهيم صالحي⁽²⁾.

2. المقاربة النظرية للدراسة: تهتم الدراسة بتحليل ومعالجة المواضيع الاجتماعية من خلال خطاب فقهي يتناول موضوع يعرف بالفتاوى أو النوازل، ويقصد بذلك

(1) حصة "فتاوى على الهواء" طابعا هاما ومتميزا من خلال دخولها حقل الإعلام ينتظره المشاهد الجزائري كل يوم جمعة، حيث يمثل هذا البرنامج الفضاء الوحيد للإجابة عن تساؤلات وانشغالات المشاهد الجزائري لدرجة عدم قدرة الحصة على استيعاب جميع أسئلة المشاهدين. وهذا ما أكدّه لنا مقدّم الحصة ولما كثر الطلب عليه فكّر مسيرؤ التلفزة في فتح قناة جديدة فكانت قناة القرآن التي تبث فيها حصة هلا سألوا من أجل أن تجيب عن أسئلة المشاهدين، حيث تقوم هذه البرامج على استضافة البعض من العلماء في مجال الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، التي تتناول المعرفة الدينية المتخصصة في القضايا المعاصرة التي تهتم المجتمع الإسلامي من منظور فقهي.

(2) أستاذ، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة تيزي وزو.

الفتوى والرابطة الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية

أنواع من الأسئلة يطلب فيها أصحابها معرفة "الرأي الشرعي" فيما يسألون أو يستفتون فيه، وهي غالبا استرشادية أو غير ملزمة بالمعنى "القضائي"، فهي ليست أحكاما بالمعنى المحدد وإن كان يرجى أن يأخذ بها السائل، لأن هذه الفتاوى في حقيقة الأمر هي تعبير عما يواجهه أو يعيشه الفرد في حياته اليومية فنلاحظ اشتباك هذه الأخيرة مع الواقع اليومي تعكس العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والثقافية المعاشة.

تعد الفتوى مادة غنية ومتجددة لأنها عملت على تجديد خطابها في صورة معاصرة يتلقاها المستفتي أو المتلقي من دون تحفظ فمثلا بدأ يستعمل مفهوم "الإرشاد" بدل الفتوى وهذا باعتراف القائمين على الفتوى ومفهوم المعاملات البنكية بدل مفهوم الربا وما ذلك من مفاهيم تجد جذورها في الحقل الثقافي المعاصر خاصة بعد أن دخلت على الفتوى وسائط أخرى مثل وسائل الإعلام والفضاء الأزرق.

كما سمحت لنا بفهم علاقة النزاعات أو المشاكل بطلب الفتوى، وذلك بالاستعانة بمؤشرات موضوعية تجعلنا نفهم المعنى الذي يعطيه هؤلاء الفاعلين من خلال طلبهم للفتوى.

فخرجنا ببعض الاستنتاجات تخص حالة من القلق والضغط تعيشه العائلة الجزائرية، ما دفعنا للبحث في نفس الموضوع لنفهم لماذا هذا الطلب الاجتماعي الكبير للفتوى ولماذا اختزلت أسئلة المشاهد الجزائري في مواضيع النزاع العائلي والطلاق أكثر من المواضيع الأخرى.

خلال تتبعنا للحصة لاحظنا أن الأسئلة التي ترد للحصة معظمها شكاوي وخلافات أسرية أو طلب نصح وإرشاد، لأن الأسئلة تعبر عن بساطة مستوى الطبقة التي تتصل بالحصة وعن أسئلة لا تكاد تخرج عن مشاكل الطلاق والنزاعات العائلية. كما تبيّن لنا الخلط عند السائل الجزائري بين الحكم الشرعي

والنصح والإرشاد والفتوى، فحتى القائمين على الحصّة يرون أنها سميت فتاوى على الهواء تجوّزا لأنها تجيب على أسئلة الناس وليست فتاوى بمفهوم الاستنباط والاجتهاد، بل هي حصّة نصّح وإرشاد وتوجيه. لأنّ الناس في حاجة إلى من يعرفهم بالشّرّع ويدلّهم عليه ويبيّن لهم حلاله من حرامه بدلائله المشروعة والمباحة، هنا تبرز وظيفة الدين حيث يشكّل عاملا مهما من عوامل ضبط السلوك لدى الأفراد حيث يؤكّد "فيورباخ" (فيورباخ، 1991، ص. 11) إلى أنّ الضبط الاجتماعي للأفراد يعتبر أحد الوظائف الهامّة للدين.

فقررنا متابعة أسئلة الفتوى ليس من خلال التلفزيون وإنما من خلال مؤسسة الفتوى، والمتمثلة في "المجلس العلمي للفتوى" بمسجد ابن باديس بمدينة وهران، والهدف من خلق هذه المؤسسة هو تنظيم الفتوى وتوحيدها وفي نفس الوقت تكون فتوى ملّمة بخصوصية المجتمع المحلي، وهو واحد من الإجراءات الجوهرية في مسار إصلاح الحقل الديني المحلي، نظرا لتعدد المنابر الإعلامية بمختلف مرجعياتها التي تقدم الفتاوى من الجزائر ومن خارجها وما كان لها من تأثير سلبي على توحيد المرجعية الدينية للمواطن الجزائري، ومن خلال العمل التشريعي تمّ انشاء "هيئة علمية مكلفة بالإفتاء"، فرغم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي عرفت المنطقة العربية إلا ان الفتوى كما يقول الباحث سويلي الفتوى منتوج بشري تجري مجري البدهة ويتم تقبله بنوع من القداسة.

2. 1. التعريف اللغوي للفتوى: يقال: افْتَى الفقيه في المسألة إذا بَيَّن حكمها، واستفتيت إذا سألت عن حكم، قال تعالى: "يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله..." سورة النساء (176).

وأصل الفتوى السؤال، وقد تطلق الفتوى على الدعاء باعتبار أن الدعاء سؤال وطلب، كما في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه".

2.2 التعريف الاصطلاحي للفتوى: جعل كثير من العلماء التعريف اللغوي للفتوى هو ذاته التعريف الاصطلاحي، كما اكتفى جمال الدين القاسمي بذكر إلى تعريفه كلية كما فعل العلامة ابن الصلاح، فقد أعرض عن ذلك تماما، بينما ذهب آخرون إلى تعريفها المعنى اللغوي في التعريف إشارة منه في نظري إلى تطابق المعنيين، أو وضوحه وعدم الحاجة بحدود مختلفة (القاسمي، 1986، ص. 46). أدت مؤسسة الفتوى إلى تنظيم الإفتاء وتقنيته وتحديد شروط المفتي ومنها تخصصها في المسائل التي لا حكم لها في مصادر الشرع، كما تستوفي عملية الفتوى جميع الشروط، وهي طلب الفتوى وجها لوجه ومن دون أي وساطة سواء تعلق الأمر بالمفتي أو المستفتي.

نؤسس هذه الدراسة على مدخلين أساسيين، المدخل الأول يستند إلى مقارنة الموضوع من وجهة نظر العلوم الاجتماعية وبالخصوص السوسيولوجية والأنثروبولوجية، حيث ننظر في هذا الإطار إلى التدين باعتباره ممارسة اجتماعية تتكامل مع باقي الأنساق والبنى الاجتماعية، ونركز على التدين كممارسة وتمثل وكنيجة من الأحكام تتفاعل من خلالها الأفراد على شكل ممارسات طقسية معينة، وهذا يدخلها في سياق وإطار الدراسات الاجتماعية وهو مجال له مفاهيمه ونظرياته (حيدر، 2014، ص 11) وليس كنص جامد. أما المدخل الثاني لهذه الدراسة فسنقارب فيه الرابط الاجتماعي من خلال مواضيع الفتوى التي تدور حول قضايا الأسرة والعائلة.

سنتعامل مع بيانات ذات طبيعة فقهية دينية المتمثلة في الفتاوى التي تصدر من الهيئات المعنية بالدراسة إضافة إلى جانب ثاني ذو طابع سوسيولوجي يتمثل في نوعية المشاكل المطروحة من المستفتين.

لا يمكن لأي دارس أو مهتم بالعلوم الاجتماعية والسيكولوجية أن يتجاوز أثر الفتوى في الناس والمجتمع مع تزايد أجهزة الإعلام الفضائية حيث أصبح الدعاة الجدد يشكلون أحد أهم مميزات المشهد الديني العربي، من خلال شبكات عنكبوتية وشبكات اجتماعية وتواصلية وغيرها من الآليات التي لم تساهم في خلق تدين جماعي متماسك للمجتمعات، بقدر ما خلقت تدينا فردانيا وشكليا وشخصانيا (جرموني، 2019، ص. 34) حيث خضع الناس لسلطة رجال الدين من خلال عدد كبير من القنوات التي تقدم الفتاوى. كما حدث انفجار في الفتاوى وفوضى، وصار لكل شيخ قناة وموقع وأتباع وأصبح المفتي في كل المواضيع بطرق مختلفة وأصبحت المرجعية الشفوية عاملا مهما في تكوين المعرفة الدينية، وليست مستمدة من مرجعيات دينية نصية واضحة، فجّل المستفتين يعتمدون على الحس المشترك الشفوي أي ما يطرح عبر الفضائيات الدينية من خطابات متنوعة. وهذا ما يشير إليه أوليفيروا في قوله «ثمة ظاهرتان تلعبان دورا أساسيا في طفرة الديني اليوم، هما زوال الصفة الإقليمية وفقدان الهوية الثقافية، ولا يرتبط زوال الصفة الإقليمية بانتقال الأشخاص فحسب -الذي لا يعني سوى نسبة ضئيلة بالنسبة للسكان، بقدر ما يرتبط بانتقال الأفكار والمواد الثقافية والإعلام وأنماط الاستهلاك بعامة في الفضاء غير الإقليمي» (روا، 2012، ص. 20).

هنا يأتي الاختلاف بين اهتمام الاجتماعي وبين الفقيه، فالأول لا يهتم بتأصيل الفتوى وصحتها حسب المناهج التي يمارسها الفقيه، بل يبحث عن التأثير الاجتماعي للفتوى والانتشار والقبول بين الناس (حيدر، 2014، ص. 6). ولأن

الفتوى ظاهرة اجتماعية ثقافية يمكن تفسيرها حسب قواعد علم الاجتماع، لأنها فعل بشري يضع الفرد معانيه من خلال تمثلاته وتفاعله مع مؤسساتها، أما المنظور المجتمعي فهو يتعلق بموضوعات وقضايا الفتوى في مواجهة واقع يطرح مشكلات ومواقف جديدة تحتاج لمرجعية دينية تكسيها شرعية وراهنية فمن يتابع أسئلة الفتوى يلاحظ مدى اشتباكها مع الواقع اليومي لهذا اهتم المشتغلون في العلوم الإنسانية مثل الاجتماع والتاريخ والاقتصاد تحديدا بإمكانية الاستفادة من الفتوى كمصدر علمي لفهم الواقع (حيدر، 2014، ص.11). وكان ذلك من العوامل التي مكنت هذه المؤسسة من دور هام في تطوير التشريع الإسلامي وجعله مواكبا للتحويلات والمستجدات، ولكن بفعل الانغلاق بدأت هذه المؤسسة بدورها تتراجع بغلق باب الاجتهاد، فأصبحت عاجزة عن تهيئة حلول جديدة للمستجدات (جويرو، 2017).

دائما ما احتل الدين موقعا هاما في النظرية الاجتماعية الكلاسيكية من خلال فكرة الوظيفة التي ذهب إليها كل من دوركايم وكونت وماكس فيبر نحو دراسة وظيفة الدين في المجتمع. بالإضافة إلى أفكار بورديو التي تعتبر أن السلطة الرمزية قادرة على تكوين معطى عن طريق العبارات اللفظية، ومن ثم قدرتها على تحويل التأثير بفضل قدرتها على التعبئة وهذه القدرة تمثل قوة من يمارس السلطة ومن يمارس عليه، "إن معطى الكلمات، وكلمات السرقتها، وما يجعلها قادرة على حفظ النظام أو خرقه هو الإيمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها. فقدرة الكلمات ليست في ذاتها ولكن في السلطة الموكلة لمن فوض إليه الأمر أو التكلم (أكوافيفا وباتشي، 2011، ص. 145).

يلاحظ فيبر أن الدين الخلاصي حين ينتظم ويصبح باطنيا في اتجاه أخلاقية ترتكز على حالة دينية باطنية تكون النتيجة المواجهة مع الآخر، وهذا ما نسميه في العالم الإسلامي التأصيل أو العودة إلى صفاء الدين الأول، حين يواجه الدين

الحاجات والقضايا الاقتصادية أو الحياتية عموماً، فالاختيار هو إعادة التفسير أو التأويل للوصايا المقدسة أو تجنبها بأخذ طريق جانبي لعدم الصدام أو التحايل الشرعي (أكوافيما وباتشي، 2011، ص. 52).

حافظ فيبر في بحوثه على مركزية العناصر العقلانية في حياة الناس واعتبر الفعل الاجتماعي فعلاً يتضمن مكونات غير عقلانية، وحاول أن يبني هذه العناصر في إطار نظرية سوسيولوجية عامة للفعل الاجتماعي. وقد اعتمدنا في بحثنا على مرجعية فيبرية تفهيمية أو ما بات يعرف بالمنهجية الفردانية التي تعتمد على نظرية الاختيار العقلاني *Théorie du choix rationnel*، ومن خلال ما يسميه فيبر المعاني الغائية لمفاهيم الإنسان في العالم وللعالم، وتعطي معنى لغايات وأهداف الإنسان المختلفة وعلى الضبط المعياري أو الرادع وذلك لأن المرجعية الغائية للأفكار توحى بأن الأفعال الإنسانية لها مقاصد حسب مصطلحات الوسائل والغايات.

تقع سوسيولوجية الفتوى في نطاق علم اجتماع الدين لهذا احتلت هذه الأخيرة موقعا هاما في النظرية الاجتماعية الكلاسيكية من خلال فكرة الوظيفية، لأن الاجتماعي لا يهتم بدراسة صحة العقيدة أو فعالية الطقوس ولا يحكم على انحراف التأويل والتفسير للتراث. فهو يقبل كل ذلك كمادة للدراسة بموضوعية وحياد، وينطلق من المستوى الاجتماعي المعلن والظاهر، ويركز على مجموعة معلومات تأتي من المؤمنين أنفسهم، لأن عالم اجتماع الدين يواجه علاقة العقيدة الدينية والتغيير خاصة لما تبدأ تتمزق هذه العقيدة. والجدير بالذكر هنا هو أن توظيفنا للمنظور الوظيفي في تحديد العلاقة بين السوسيولوجي/ الاجتماعي والفهمي لا ينفي قدرته كمنظور في معالجة كثير من القضايا التي تتعلق بالعلاقات والأدوار والحقوق الأسرية. هذه التقاليد التي تعيش مرحلة تآكل أمام التغييرات الاجتماعية الثقافية.

3. واقع الرابط الاجتماعي داخل الأسرة

تعتبر الأسرة مؤسسة اجتماعية لها وجودها في كل المجتمعات البشرية، كذلك الوحدة الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع مما جعل من دراسة الأسرة إحدى الضرورات التي تحتّمها ظروف المجتمعات الحالية باعتبار أنّ الوظائف التي تؤديها ضرورية للمجتمع لكي يحافظ على توازنه واستمراره، ويأتي هذا الاهتمام في زمن كثر الحديث عن الفردانية وتصاعدها وانتهاء زمن الأسرة التي تعتبر واحدة من المؤسسات الهامة التي تعنى خاصة بنقل "المنتوج الثقافي"، ولكن لم تعد تحتكر عملية التنشئة الاجتماعية بل أصبحت الأسرة تنقسم هذه العملية مع مؤسسات أخرى، وبالتالي لم تعد لها تلك المكانة والمركز الأساسي فيما يخص العلاقات الاجتماعية حيث أصبحت تعاني هذه الأخيرة من إشكالات الفتح والرباط الاجتماعي.

3. 1. التعريف اللغوي للرابط الاجتماعي: الرابط فعل من فاعل ربط والذي يحمل المعاني التالية ربط على وربط، لربط بين طرفين ووصل ووحد بينهما فالرابط بالتالي في اللغة العربية: تحلّ ما يصل طرفين بقوة مع دوام ذلك ولو لم يكن هذان الطرفان يرغبان في هذا الربط.

أما في اللغة الفرنسية فقد ورد في قاموس لاروس الشهير بأنّه « le lien social » هي سلسلة، الحبل، الحزام كما يستعمل لإبقاء الأشياء مع بعضها البعض.

3. 2. التعريف الاصطلاحي للرابط الاجتماعي

فمصطلح الرباط والتواصل الاجتماعي الذي يهّمننا يعبر في نفس الوقت عن تلك العلاقات التي تربط الفرد بالجماعة، مصطلحا غير مبني ولكنه في طور البناء ولا يمكن لهذا البناء أن يتم إلا عن طريق مختلف مؤسساته. هذه الروابط التي تعتبر مزيجا من روابط حقيقية وواقعية بالإضافة إلى روابط لها علاقة بالمخيل

الاجتماعي والتي تنسج بدورها بالتوازي مع البناء الهوياتي للفرد (الهرماسي، 1990، ص. 23).

لكن ظروف التغير الاجتماعي بالمجتمع الحضري في الجزائر أدت إلى تفكيك النظام القيمي السائد مما أدى لأزمة هوية، فحسب دراسات كثيرة ترى أن الحس المشترك للأفراد يشدد كثيرا على ضعف التواصل الاجتماعي بصفة عامة، وضعف الرباط والعلاقات الأسرية بشكل خاص. ففي الأسرة الجزائرية قديما كان الرباط أو التواصل الاجتماعي يلعب دورا في العلاقات الاجتماعية الأسرية المحدودة والضيقة التي تتم في إطار الروابط الإنسانية والدموية، دورا هاما في المنظومة والتركيبية المعيارية للفرد كما تشكل الشبكات الأسرية للاندماج. لكن هذه القيم في ضوء تغيرات نسق القرابة والمتغيرات الديمقراطية والثقافية والتغيير مع كثير من الذهنيات والعقليات السائدة في المجتمع أثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه، فلقد تأرجحت القيم من السلبية إلى الإيجابية، والتعدد ويرجع هذا لأسباب تاريخية كثيرة، فأصبح هاجس الجزائري هذه المشاكل التي تطرح على شكل أسئلة للفتوى، في كثير من الأحيان تكون طلب حل لمشكلات أكثر من فتاوى فقهية. فالتعامل مع مفهوم الفقه على أنه علم تعارف الناس على جعله خاصا بعلم الشريعة، كما يقول ابن منظور وعبارة "تعارف الناس" تعنى بلغة علم الاجتماع "المجتمع"، فنحن هنا إذا أمام علم هو "الفقه" المختص فيه يسمى "فقيه" كما يقول الرازي، ووظيفته تنظيم أمور المجتمع من خلال التشريع لأفراده في كافة أمورهم، والفتوى سواء تقليدية كانت أو إعلامية كشفت لنا أن القواعد والضوابط الاجتماعية لم ترسخ بعد، لأن التغيرات التي مست الأبعد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أحدثت تصدعا لواقع المعيش الجزائري لذلك نجد أن معنويات الأفراد قد أصيبت بالإحباط وسلوكياتهم غير متوازنة وغير مستقرة. حيث لم تعد تشكل الأسرة النموذج الأمثل للأفراد كما يرى بيار بورديو.

لأن العلاقات الأسرية في صيغتها الرسمية أين تصبح المقياس الذي تبنى على أساسه وتقيم كل علاقة اجتماعية حيث تزود الفرد بمجال حياتي. في حين بينت لنا الدراسة الإقبال الكبير للناس على الفتوى رغم أن الحل ليس عند رجل الدين في كثير من الأحيان يرجع في جزء منه لضعف في التأطير المؤسسي والتغيرات الحركية التي يعرفها المجتمع الجزائري بسبب مروره وانتقاله من وضعية ثقافية محلية متوازنة ومستقرة نوعا ما، تستمد مرجعيتها من نماذج وقيم تقليدية إلى وضع ميزته الحركية والتحول والتغيرات، حيث يجد المواطن نفسه في وضعية أقل ما يمكن القول أنها وضعية أزمة، بحيث يجد نفسه أمام خيارات عديدة تمزج بين المحلية والتقليدية ويجد نماذج ثقافية مختلفة يقوم هؤلاء بالبحث عن معالم يرتكزون عليها. كما يمكن أن ان نشير في هذا المقام أن الشعب الجزائري يعاني "الثنائية الثقافية " التي تكلم عنها الأستاذ غريد وهي ثنائية الحداثي والتقليدي. وما هو الثابت والمتحول في البنية الثقافية الجزائرية.

وهذا ما يشير له أستاذ علم الاجتماع ابراهيم صالح في مقاله *Eléments pour une réflexion sur les styles religieux dans l'Algérie d'aujourd'hui* حيث يوضح أن التحول من نظام الجماعة إلى المجتمع أدى إلى تكسير البنية الأولية التي هي بمثابة الحجر الأساس للهوية الجزائرية وذلك حسب الأستاذ صالح لما تحولت المؤسسة الدينية إلى مؤسسة بيروقراطية، فقامت هذه الأخيرة بتحطيم المؤسسة الدينية التقليدية التي كانت تمارس سلطة فعلية مما نتج عنه إلغاء تعقيم كل ما له علاقة بالموروث الثقافي والديني (Salhi, 2000) هذا ما يفسر حالة اللامعيارية (anomie) التي وصل إليها المجتمع، بحيث اجتمعت عناصر مثل تعدد المرجعيات والنماذج وتعارضها، وغياب معالم واضحة، بالإضافة إلى الفراغ الثقافي الذي ساد لسنوات عديدة مما ترك المجال واسعا لعملية التثقف، فكل هذه المعطيات تفسر التغيرات التي طرأت على الأسرة من

خلال النوازل التي عرفها نظام الزواج والطلاق، حيث عرف هذين الأخيرين تغييرات كبيرة ودخيلة على مجتمعنا، كطريقة اختيار الشريك حتى على مستوى تمثلات الزواج والطلاق عند الشباب، وحتى الأسرة أصبحت بعيدة عن المعنى الحقيقي وفقدت تلك القداسة التي كانت تحظى بها مؤسسة الأسرة.

وقد امتد العمل الميداني من مارس 2017 إلى غاية مارس 2018، خلال هذه الفترة حضرنا إلى ما يقارب 40 مجلس فتوى في المجلس العلمي للفتوى لولاية وهران والذي يستقبل من 25 إلى 35 سؤالاً كل يوم ثلاثاء. فمن خلال تتبعنا للفتاوى، لاحظنا بأن الأسئلة المتعلقة بالطلاق تحتل أكبر نسبة بمعدل 20 إلى 25 سؤالاً في كل مجلس، أي ما يقارب 70% من الحالات الواردة للمجلس، يليها في المرتبة الثانية النزاعات العائلية الخاصة بالميراث. فيما يخص أسباب الطلاق أحصينا أكثر من 50% من الحالات سببها الغضب، قال صاحبها (كنت منارفي) مما يوضح هشاشة العلاقة الزوجية التي تتوقف عند حالة من الغضب، كما يستقبل المجلس حالات طلاق سببها الشك الذي يسببه الإقبال على شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك ورسائل الهواتف المحمولة.

يحاول الإمام في مجلس الفتوى إنقاذ الأسرة من التفكك وذلك بمحاولة الانفتاح على المذاهب الأخرى وعدم التقيد بالمذهب المالكي الذي يعتبر أساس المرجعية الدينية في الجزائر. استقبل المجلس حالات كثيرة أين الزوج طلق زوجته أكثر من ثلاث مرات حتى أصبحت لا تحل له وهي حالات كثيرة بنسبة 60% من حالات الطلاق الكلية، هنا يطلب الإمام من المستفتي أن يأتي بشهادة طبية من عند مختص في طب الأعصاب تثبت بأنه يعاني من اضطراب ما من أجل أن يسترجع زوجته دون أن تنكح غيره، وهي حالات كثيرة عند جميع الفئات العمرية دون استثناء أي هي حالات كثيرة عند أزواج أقل من خمس سنوات زواج مثلما هي عند الأزواج الذين لديهم أكثر من عشرين سنة زواج

حيث يتوقف الأئمة أمام هذه الحالات موقف الحيرة لأنها عائلات لديها أطفال فتحاول هذه العوائل استعطف الإمام من أجل إيجاد حل دون أن تنكح الزوجة زوجها آخرًا. فيضطر الإمام في مثل هذه القضايا إلى الانفتاح على المذاهب الأخرى ولا ينغلق على المذهب المالكي لأنه وحسب إجابة الإمام رئيس المجلس "لو احتكمنا للمذهب المالكي لما بقي بيت سليم" فنحن نأخذ بالمذاهب الأخرى من أجل المصلحة العامة.

ومن خلال تتبعنا لأسباب الطلاق بدا لنا أن المستفتي يظن أنه بفك رباط الزواج فكأنه يحلّ جميع المشاكل لديه. ففي كل مرة يسأل الإمام المستفتي لماذا تلفظت بالطلاق ما دمت لم تكن تنوي، تأتي أغلب الأجوبة كالتالي: (كنت منارفي، كنت زعفان، كان عندي مشكل)، وفي كثير من الأحيان لا توجد علاقة بين الطلاق وسبب الطلاق إذ لاحظنا أنّ غالبية المستفتين عرضة لحالة التهمان. يبرر بها الزوج تلفظه بكلمة الطلاق عند أول شجار يقع بينه وبين زوجته وفي طريقة تعامله مع المشاكل الزوجية وكأنه بفك الرباط الزوجي ينهي جميع المشاكل التي يعاني منها، مثل هذه الحالات التي تطرح بكثرة تبين أن التمثل للأسرة أو الزواج لم يعد بتلك القداسة التي كان عليها أين كانت الأسرة تقف أمام هذه الصعوبات، ومن جهة أخرى هذه المؤسسات لا تؤدي عملية الصلح التي كان يقوم بها مشايخ المساجد والزوايا، أي أنه يمارس سلطته الرمزية من أجل عملية ضبط تتمثل في انصياع أطراف النزاع لقرار الشيخ أو الإمام. بالرجوع إلى النظريات التي أقامها مفكرو علم الاجتماع المعاصر مثل تونيز وهوبز وروسو ودوركايم وفيرر إذ كان يستعمل مفهوم الرباط الاجتماعي من قبل الأدبيات الحديثة بكونه مفهوم ابتكر حديثا بعدما أصبحت المجتمعات تواجه أزمة تواجهها ولم يكن قد استعملته من قبل رغم أنه يدل في أطروحاته على معايير وعناصر التواصل والتماسك الاجتماعي في العديد من مؤلفاته لكن اليوم كثر الحديث عن هشاشة الرباط الاجتماعي.

كما طرحه R Castel في مؤلفه les métamorphoses de la question

sociale حيث يستعمل دائما هذا المفهوم ضمن أطروحته حول العولمة بكونه عامل سلبي يحدث قطيعة ويتسبب في هشاشة الرابط الاجتماعي، بحيث أن مفهومه واستعماله يلمح دائما إلى التشتت الاجتماعي، وأنوميا (الفوضى) والإقصاء الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويمكن أن يؤدي إلى القطيعة مع التنشئة الاجتماعية الأولى التي جسدت البنية الأساسية للمجتمع (Castel, 1999).

يرى بيار بورديو أن العلاقات الأسرية في صيغتها الرسمية ترمي إلى أن تصبح مقياس تبنى على أساسه وتقيم كل علاقة اجتماعية (Bourdieu, 1971, p. 68)، حيث تزود الفرد حياتي فتعمل الأسرة اجتماعيا، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في الوظيفة الأخلاقية، فالأسرة كانت مطالبة والمحافظة على التقاليد الأسرية والسرية خلال عملية التنشئة الاجتماعية. لكن بفعل ما عرفته المجتمعات المعاصرة وتدخل مؤسسات أخرى يبقى السؤال مطروحا حول مدى استمرارية هذه الوظائف، حيث عرفت هذه المجتمعات الخصوصية الفردية سواء من الناحية المادية (المالية)، أو من الناحية الهويةية أو من الناحية النفسية. ففي القنوات التي تعرف فيها المجتمعات تحولات على جميع الأصعدة وأزمات متعددة نجد أن القواعد والضوابط الاجتماعية لم ترسخ بعد، كما نجد أن معنويات الأفراد وسلوكا تهم غير متوازنة وغير مستقرة ويشهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات سرعة في التحولات.

4. المشكلات الأسرية حيث العوامل الغالبة في حدوثها مشاكل نفسية واجتماعية

خلال بقائنا في مجلس الفتوى لمدينة وهران لمدة السنة والنصف، استطعنا ان نجمع معطيات هامة للدراسة من بينها أهم أسباب الطلاق أو أسباب

المشاكل التي تعيشها الأسرة ونوازل مست هذه الأخيرة لم تكن تعرفها العائلات على الأقل بهذه الدرجة.

المشاكل الزوجية المتعلقة بالزوج: أهمها الكراهية وسوء معاملة الزوج والزوجة، نجد مشكلات الكراهية والنفور، وسوء الخلق ورعونة التصرف وإهمال شؤون المنزل ومشاكل العقم والخروج عن طاعة الزوج والمشاكل الاقتصادية، سوء التوافق العاطفي والجنسي والغيرة والخيانة الزوجية، والنزاع على السيادة في الأسرة وغيرها،

المشاكل الاجتماعية: مثل سوء العلاقة بين الزوج والأبناء ومشكلات المرأة العاملة والطلاق وغيرها.

المشاكل الأخلاقية: مثل ارتكاب الفحشاء والقسوة في معاملة الزوجة والأبناء والتنكر للقيم الاجتماعية والأخلاقية وعدم الصدق والصراحة والإخلاص في العلاقات الزوجية، ومن جانب الأبناء عدم الاهتمام.

يمكن الإشارة إلى وجود خلل وظيفي في البناء الأسري الذي ترجع أسبابه إلى الاضطرابات في العلاقات البنيوية داخل هذا النظام. وبعد تحليل المعطيات التي تم جمعها من الميدان توصلنا إلى النتائج التالية:

■ أصبحت ظاهرة النزاع ظاهرة لا يحدها فوارق الغنى والفقراء أو الجهل والعلم أو مستوى الفرد ولا حتى السن، لأن نسبة النزاعات عند الأزواج الذين لم تبلغ رابطتهم الزوجية الخمس سنوات تتقارب مع نسبة النزاعات عند الأزواج الذين تجاوزوا 15 سنة زواج فما فوق.

■ الفئة العمرية لا تشكل متغير حقيقي للرباط الاجتماعي حيث طالت مشكلة الطلاق جميع الفئات العمرية، ونفس الشيء بالنسبة للمستوى الثقافي حيث أحصينا أن نسبة الطلاق بين المثقفين أكثر من الفئات الأقل أو دون مستوى.

فمعظم الأزواج طالبين الفتوى عن الطلاق هم من الطبقة المثقفة أساتذة في جميع الأطوار، محامين وأطباء ومهندسين.

■ مثلت الأسرة النووية النموذج الأول لحالات الطلاق حيث لم نسجل أي حالة من حالات الطلاق سببه العائلة الكبيرة أو الممتدة جاءت حالات تعيش خلافات داخل العائلة ولو أنها قليلة جدا بالنسبة للعائلات النووية فمعظم حالات الطلاق هي عائلات نووية تعيش بمفردها.

■ من خلال تواجدها في مجلس الفتوى استخلصنا أن العامل الاقتصادي له تأثير كبير على بنية الأسرة أولا تدني المستوى المعيشي للفرد وما يسببه من الشعور بالإقصاء والهشاشة الاجتماعية وبالتالي العيش في حالة قلق واضطراب فكثير ممن يطلبون الفتوى تبدو عليهم عدم التوازن النفسي والعاطفي.

■ تغير مركز الزوج والزوجة نتيجة لتغير النظام الاقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة خاصة بعد استقلال المرأة ماديا عن الزوج وماترتب عليه من تغير في الادوار والسلطة التي أصبحت محل نقاش بين الأزواج فكل الحالات الطلاق بين الأزواج خاصة بين الطبقة المثقفة سببها الشراكة بين الزوجين حول شراء سيارة أو منزل والنزاع عن الملكية.

5. خاتمة:

يبدو الاهتمام بالموروث الديني المتمثل في الفتوى مهما خصوصا وأن الفتاوى أو النوازل تجيب عن مشكلات واقعية حقيقية تعكس ملامح حياة الناس، حيث تقوم الفتوى بواجب مهم ومؤثر في الرأي العام بما تحمله في طياتها من أهمية كبيرة وبالغة، لاسيما في الوقت الحاضر مع ما تشهده المجتمعات الإسلامية من نمو وتقدم في شتى المجالات وفي ظل التعقيدات التي جلبتها الحياة الحديثة. ففيما يخص العلاقات الأسرية وعلى ضوء ما عرفه المجتمع الجزائري المعاصر من تحولات وتغيرات نتساءل هل بقيت هذه العلاقة خاصة على المستوى الرمزي والتصوري هي

الفتوى والرابطة الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية

نفسها العلاقات التي كانت سائدة عند الجيل ما قبل الاستقلال مثلاً؟ أم عرفت هذه العلاقات الأسرية دائماً على مستوى المخيال الاجتماعي، فطلب الفتوى بالنسبة للمستفتي تجعل الفرد يعتقد أن عليه أن يستمد شرعية عمله من المفتي دون أن يلتفت إلى مضمون الحكم وما إذا كان مناسباً له أو لحكم الشرع، أو بالأصح الإفتاء لإيجاد مخرج حيث تصبح عملية الاستفتاء في كثير من الأحيان ذات وظيفة نفسية لا أكثر، تمد المستفتي بجرعة من الطمأنينة الناتجة عن الشعور بالانسجام بين أفعاله وبين ما يمليه عليه اعتقاده وضميره، ولقد سجلنا خلال المجلس حضور المستفتي لأكثر من مرة من أجل نفس الفتوى مما يوضح أن المستفتي بحاجة للفتوى ولكن ليس للعمل بها، وإنما الإقبال على المجلس يكون غالباً من أجل أن يشبع المستفتي حاجة نفسية، كما كشف لنا الطلب الاجتماعي للفتوى.

كما كشفت لنا طبيعة الأسئلة التي تطرح في مجلس الفتوى عن حالة الترهل والهشاشة للرابطة الاجتماعي داخل العائلة الجزائرية، ولا نقصد فقط رابط الزواج وإنما مختلف العلاقات التي تجمعها علاقة دموية كالأخوة وعلاقة الأبناء بالأبوين ومختلف صلات الرحم. مما يوضح لنا أن هناك خلل تعيشه العلاقة الزوجية مما يؤكد لنا أن الأسرة تعيش حالة ضغط واللجوء للفتوى بمثابة وضع مرهم ليعالج مشاكل لا تقدر مؤسسة الفتوى على حلها، لأن حالة القلق الذي تعيشه الأسرة الجزائرية سببه مشاكل كبيرة متعلقة بمنظومة بأكملها مسؤولة عن مشاكل تهدد استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي وحتى العقلي.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات :

أكوافيفاء، س.، وباتشي، إ. (2011). علم الاجتماع الدين :الإشكالات والسياقات. أبو ظبي :هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

باشطح، ف. (2011). المرأة السعودية بين الفقهي والاجتماعي. بيروت :دار المدارك للنشر.

جويرو، ز. (25 فيفري 2017). الفتوى سلعة تحكمها قانون العرض والطلب. المحاور: حابلي. ع. مؤمنون بلا حدود. الرباط.

حميدوش، ر. (2009). مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة ؟. الجزائر : دار هومة.

حيدر، ا. ع. (2014). سوسيولوجية الفتوى: المرأة والفنوت نموذجاً. الجزائر: دار القصبة للنشر.

رشيد، ج. (2019). الدين والإعلام :سوسيولوجيا التحولات الدينية. الرياض : دار الفیصل.

روا، ا. (2012). الجهل المقدس زمن دين بلا ثقافة. (صلاح الاشمر، المترجمون). بيروت: دار الساقی.

فيورباخ، ل. (1991). أصل الدين. تر. عطية، أ. ع. بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

القاسمي، ج. ا. (1986). الفتوى في الإسلام. بيروت: دار الكتب العلمية.

الهرماسي، ع. ا. (1990). علم الاجتماع الديني: المجال، المكاسب، التساؤلات. في: الهرماسي ع. وآخرون، الدين في المجتمع العربي. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع باللغة الفرنسية:

Bourdieu, P. (1971). Le Marché des biens Symboliques. L'année sociologique (1940-1948), 22, pp. 49-126.

Castel, R. (1999). Les métamorphoses de la question sociale: une chronique du salariat (éd. 1er). Paris: Gallimard.

Cusset, P.Y. (2011). Le lien Social. Paris: Armand Colin.

Salhi, M. B. (2000). Eléments pour une réflexion sur les styles religieux dans l'Algérie d'aujourd'hui. Insaniyat, pp. 43-63.